الايرادات الضريبية وأهميتها في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق

دراسة تحليلية لسنوات متفرقة للمدة 2008-2022

م.د. بسام مالك سرحان

كلية الإمام الكاظم (ع) أقسام الديوانية

المستخلص

يتناول البحث موضوع الايرادات الضريبية في العراق ومدى أهميتها في تحقيق التنويع الاقتصادي فيه كون الايرادات الضريبة من أهم انواع الايرادات في دول العالم وتعتمد عليها في تحقيق جميع اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها, اما في العراق فيجب تسليط الضوء على هذا النوع من الايرادات واعطاءه الأهمية اللازمة والمساهمة الفاعلة في تنويع الايرادات المالية للعراق من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن التركز في تحقيق الايرادات على تصدير النفط الخام للخارج, من هذا المنطلق تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث جاء في المبحث الأول منه الإطار النظري للضرائب وبيان اهميتها واصولها النظرية ثم اهمية التنويع الاقتصادي اما المبحث الثاني فقد تناول الايرادات الضريبية في العراق ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي, في حين جاء المبحث الثالث منه بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث والتي بينت ضرورة ايلاء موضوع الضرائب الأهمية الكبيرة ووضع خطة تهدف الى تحصيل المزيد من الضرائب وبشكل يحقق العدالة والنزاهة في تحصيل تلك الايرادات .

الكلمات المفتاحية : الايرادات الضريبية, التنويع الاقتصادي , العراق.

Abstract

The research deals with the issue of tax revenues in Iraq and the extent of their importance in achieving economic diversification in it, since tax revenues are one of the most important types of revenues in the countries of the world and depend on them to achieve all their economic, social and other goals. As for Iraq, this type of revenues must be highlighted and given the necessary importance and effective contribution. In diversifying Iraq's financial revenues in order to achieve economic and social goals away from focusing revenue generation on exporting crude oil abroad. From this standpoint, the research was divided into three sections. The first section included the theoretical framework of taxes and an explanation of their importance and theoretical origins, then the importance of economic diversification. As for the section The second dealt with tax revenues in Iraq and the extent of their contribution to achieving economic diversification, while the third section presented the most important conclusions and recommendations reached by the researcher, which demonstrated the necessity of giving the issue of taxes great importance and developing a plan aimed at collecting more taxes in a way that achieves justice and integrity in collecting those taxes. Revenues .

Keywords: tax revenues, economic diversification, Iraq.

المقدمة

تعد الضرائب احد الموارد الاساسية الذي تستند علية الحكومة في تمويل نفقاتها العامة، وان طبيعة الضرائب واهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وتعرف الضريبة بانها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الافراد جبراً وبصفه نهائية دون مقابل مباشر وذلك لتحقيق اهداف المجتمع، وللضريبة خصائص تتميز بها (فريضة اجبارية ، تدفع بدون مقابل مباشر، مبلغ يقتطع وبشكل نهائي، المساهمة في تحقيق اهداف المجتمع). ويعتبر استخدام الضرائب أكثر الأساليب التي تلجأ اليها الدولة في الوقت الحاضر والفكر المالي الحديث, وتنقسم الضرائب حسب طريقة جبايتها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة ولها اهمية كبية في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلدان خصوصاً الدول المتقدمة, إذ يعد التنويع الاقتصادي من اهم السياسات التي تتبعها بلدان المختلفة بهدف التغلب على المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات المالية التي يعد من اهم أسبابها الاعتماد على مورد اقتصادي ريعي واحد ,وهذا المورد غالبا ما يكون مرتبطا بتغيرات الطلب العالمي عليه مما ينعكس سلبا على مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني ,إذ ان من الصفات الأساسية للتخلف هو سوء استثمار الموارد الطبيعية , فالأرض والموارد المائية والموارد المعدنية الأولية لا تستثمر بكفاءة بل ان معظمها يهدر دون الاستفادة منها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله إذ تأخذ الايرادات الضريبية الحيز الأكبر بين السياسات المالية واداواتها التنفيذية في تحصيل الايرادات المالية للدولة ويتم الاعتمادا عليها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن كونها العنصر المهم في تنويع الاقتصاد وتنويع الايرادات المالية للدولة التي تطور قوانينها الضريبية وتحدثها من أجل الاستمرار في تحصيل الايرادات الضريبية للدولة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي وهو هل للايرادات الضريبية أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق

فرضية البحث

يفترض البحث ان للايرادات الضريبية أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي الا انها لا تأخذ تلك الأهمية في العراق.

اهداف البحث

يهدف البحث الى

1. إظهار أهمية تحصيل الضرائب بصفتها ايرادات مالية كبيرة وتعتمد عليها دول العالم المتقدم.
2. التركيز على كيفية ايجاد الطرق المناسبة في تحصيل الايرادات الضريبية في العراق.
3. إظهار أهمية التنويع الاقتصادي ومدى مساهمته في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للعراق.
4. التركيز على كيفية تحقيق التنويع الاقتصادي في العراقي وايجاد الطرق لاستدامة التنويع والاستفادة منه في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للعراق.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للايرادات الضريبية والتنويع الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات الضريبية وانواعها

يشير مصطلح الإيرادات الضريبيّة إلى جميع الأموال التي يتمُّ تحصيلها عن طريق الضرائب المختلفة كالضرائب على الدخل وضرائب المبيعات وغيرها[1]، وتعتبر الضريبة مبلغًا إلزاميًّا يتم دفعه من قِبل المواطنين للحكومة لتغطية نفقاتها[2], وتكون الايرادات الضريبية اما من خلال الضرائب المباشرة او الضرائب غير المباشرة ويكاد يجمع المتخصصون في حقل المالية العامة على تصنيف الضرائب المفروضة على كل من الدخل ورأس المال من ضمن الضرائب المباشرة ، والضرائب على الانفاق والتداول من ضمن الضرائب غير المباشرة, ومن دون الدخول في تعداد انواع الضرائب الداخلة في نطاق كل تقسىم وبيان عيوبه وقواعده ومزاياه ، إلا ان الضرائب غير المباشرة تهدف – وبطريق غير مباشر – الى تحميل الدخول بالضريبة عند انفاقها على الاستهلاك ، واخضاع رؤوس الأموال الضريبة عند تداولها. كان المشرع – من خلال النظام الضريبي – يريد بالضرائب غير المباشرة ان تكتمل سيطرته على الدخول والثروات عند واقعة استهلاكها أو تداولها ، اسوة بالضرائب المباشرة التي تسيطر على الدخول ورؤوس الاموال كوعاء ثابت ومستقر الى حد كبير[3], ويطرح الفقه المالي عدة معايير للتمييز بين نوعي الضرائب المباشرة وغير المباشرة معتمدا على الصفات الغالبة التي تجمع بين كل منهما, فيعتمد المعيار الاداري على اسلوب تحصىل دىن

1 . Julian Alworth, Fiscal Policy, Taxation and the Financial System in an Increasingly Integrated Europe, Springer Netherlands, second definition, 2004, p328.

2 . أمجد عبد المهدي مساعدة ومحمود يوسف عقلة, دراسة في المالية العامة, ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر, عمان , 2011, ص 53.

3 . طاهر الجنابي, علم المالية العامة والتشريع المالي, ط2, المكتبة القانونية , بغداد , 2015, ص 145.

الضريبة حيث يصنف الضريبة انها مباشرة اذا كان تحصيلها يتم بموجب جداول اسمية تحتوي على اسم المكلف ومقدار الوعاء والمبلغ الواجب تحصيله, في حين تصنف انها غير مباشرة اذا لم يكن تحصيلها قد تم بهذا الاسلوب ، وانما بمناسبة حدوث تصرفات معينة ، مثل اجتياز السلعة المستوردة للحدود «الجمركية» ويقرر معيار نقل عبء الضريبة بان الضريبة مباشرة اذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل العبء الضريبي الناشئ منها بصفة نهائية [1]، بحيث لايستطيع نقل عبئها الى الغير (الضريبة العامة على الايراد) ، في حين انها غير مباشرة اذا تمكن المكلف من نقل عبئها الى الغير (المستورد في الضرائب الجمركية) اما معيار الثبات فيقرر ان الضريبة مباشرة اذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات (الضريبة العقارية) على الملكية ، وتصنف غير مباشرة اذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية وتتميز بعدم الثبات (الضريبة على نقل الملكية). وتأخذ آراء أخرى بفكرة المقدرة التكليفية للمكلف ، فتصنف ضرائب مباشرة اذا كانت تراعي الظروف الشخصية للمكلف، وغير مباشرة اذا لم تراع ظروف المكلف وهو رأي مستحسن ومؤيد من قبل العديد من المتخصصين[2].

المطلب الثاني: الايرادات الضريبية وفق أهم النظريات الاقتصادية

لقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت ان تبحث عن إجابة وافية لتبين المبرر القانوني الذي على اساسه تقوم الدوله بأقتطاع جزء من ثروة الافراد أو دخولهم جبرا" ودون مقابل يقنعهم لسبب فرض الضريبة ومن أهم هذه النظريات ، نظرية العقد الاجتماعي ونظرية التضامن الاجتماعي[3].

1 . سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة ، ط١، القاهرة المطبعة الجامعة ، 2019 ، ص 28 .

2 . محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المنهل ط1, عماد الأردن, 2015, ص 27.

3 . طاهر الجنابي, علم المالية العامة والتشريع المالي, ط2, المكتبة القانونية , بغداد , 2015, ص 146 .

أولاً: نظرية التضامن الاجتماعي

ترى هذه النظرية ان الاساس في فرض الضريبة هو فكرة التضامن الاجتماعي التي تقوم بين المجتمع حيث يدفع الافراد الضريبه مقابل كونهم افراد في هذا المجتمع والذ يقوم بتقدير مايدفعه الافراد هي الحكومة التي تطالب ان يدفع الضريبة فيها حسب المقدرة التكليفية وبغض النظر عن مايعود عليه من منافع، وقد ترتبت نتائج على فكرة التضامن الاجتماعي من اهمها ما يأتي:

- **عمومية الضريبة حيث لا تعفى منها طبقة اجتماعية على اساس اجتماعي مميز فالضريبة مفروضة على جميع المكلفين من المواطنين وغير المواطنين ممن تقوم بينهم وبين الدوله الرابطة القانونية التي تبرر غرض فرض الضريبه.**
- **ارتباط فرض الضريبة بمظاهر سلطة الدولة وسيادتها عندما تستقل بمالها من سلطات بفرض الضرائب وتحديد قواعدها الفنية دون ان يكون ذلك محل للتفاوض بينها وبين المكلفين لذا فهي تفرض وتحصل جبرا" وبشكل نهائي دون أي مقابل مباشر[1].**
- **يمكن تبرير فرض الضريبة على اشخاص لا يستفيدون من الخدمات العامة التي تقوم الدولة بتمويلها من ايرادات الضرائب كالاشخاص المقيمين في الخارج وتفرض عليهم الضريبة، وفي المقابل يعفى أكثر الاشخاص إستفادة من الضريبة وهم الفقراء.**

1. خديجة الاعسر ؛ اقتصاديات المالية العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2016 ، ص134.

ثانياً: نظرية العقد الاجتماعي

سادت هذه النظرية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وتأسس حق الدولة في فرض الضريبة حول نظرية العقد الاجتماعي الذي نادى بها روسو، وترى هذه النظرية ان حق الدولة في إقتطاع الضريبة يتم بموجب عقد بين الدولة والمكلف [1]، يقوم المكلف بموجبه بدفع مبلغ من المال مقابل حصوله على الخدمات التي تقدمها له الدولة ، وقد حاول المساهمين في هذه النظرية ان يبرروا وجود الدولة وسلطتها المركزية على اساس انها ضرورية في حالة انتقال الافراد من حالة الفوضى الطبيعية أو البدائية الاولى الى حياة الجماعة وتخضع للنظام والقانون. وقد اختلفت أراء المفكرين حول الكيفية التي يتم فيها اعتبار مبلغ الضريبة ، فالمفكر الفرنسي (ميرابو) اعتبران الضريبة ثمن يدفعه امكلف مقابل الخدمات والمنافع التي يحصل عليها جراء قيام الدولة بوظيفتها ، ومنهم من يقول ان الضريبة دين يلتزم به المواطنون مقابل المزايا التي تؤديها الجماعه لهم. ورغم اتفاق الكتاب على ان الضريبة عقد لكنهم اختلفوا في طبيعة العقد الخاص بالضريبة بالمسائل التالية [2]:

- **منهم من اعتبره عقد توريد الخدمات للمواطنين مقابل دفع ثمن لهذه الخدمات**
- **وصفه (مونتسيكو) بأنه عقد تأمين بيع يشتري الفرد بموجبه من الدوله حق التمتع بماله على ان يدفع جزءا" من ماله ثمن ذلك .**

1 . باور أحمد حاجي، الأزمات الإقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،

2 . محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار العلم للطباعة والنشر، عمار ، الاردن ، ط1، 2014، ص164.

- راى اخرون انه عقد تأمين ،فالضريبة عندهم قسط التأمين الذي يؤديه المكلف مقابل الانتفاع بالجزء الباقي من امواله ، فالدوله طبقا" لهذا الفهم شركة تأمين مساهمة تضمن لابناء المجتمع المحافظة على انفسهم واموالهم مقابل الضريبه التي هي عبارة عن قسط التأمين [1].
- رأى البعض الاخر انه عقد شركة على اساس الجماعة التي ينتمي اليها الفرد تشبه شركة المساهمة ، حيث تقوم الحكومة بمهام مجلس الادارة فيها بينما يشكل الافراد مجموع المساهمين ، وبما ان وظيفة هذه الشركة هي انتاج مختلف انواع الخدمات للافراد فأن سهم الفرد هنا هو نفقة الادارة والانتاج بنسبة مايملكه من أسهم .

المطلب الثالث : الايرادات الضريبية وفق أهم المدارس الاقتصادية

تعددت المدارس الاقتصادية التي ظهرت خلال القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين واختلفت ارائها وتوجهاتها بشأن السياسة المالية بشكل عام والسياسة الضريبية بشكل خاص وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي وسياسة الدولة[2]، مما يستلزم في هذا الجانب الوقوف على اهم الافكار التي جاءت بها هذه المدارس خلال الفترة المذكورة من خلال تحليل رأي المدرسة الكلاسيكية ثم تحليل رأي المدرسة الكينزية

1. الايرادات الضريبية وفق منظور المدرسة الكلاسيكية

ظهرت هذه المدرسة في القرن السابع عشر وأهم روادها الاقتصادي المعروف أدم سمث وريكاردو وقد أمنت هذه المدرسه بمبدأ الحياد المالي استنادا" الى فلسفتها التي تقوم على اساس الحرية الاقتصاديه للفرد وعدم تدخل الدوله في

1 . Mabel Newcomer,Taxation and Fiscal Policy, Columbia University Press, 2010, p 95.
2 . Supriyo De, Fiscal Policy: Prescriptions, Pragmatics and Practice, Cambridge University Press, 2017, p 139.

الحياة الاقتصادية وقدرة الاقتصاد الحر على تحقيق التوازن الاقتصادي والتشغيل الكامل بشكل تلقائي في ظل سيادة المنافسة الكاملة[1]، ولكي يضمن الكلاسيك مبدأ الحياد المالي فقد نادوا بمبدأ الحياد الضريبي من خلال حصر دور السياسة الضريبية في الحصول على الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة والمتعلقة بنفقات الدفاع والامن والعدالة والمرافق العامة بحيث لاتوثر السياسة الضريبية على قرارات وتصرفات الافراد في القطاع الخاص قبل وبعد فرض الضريبة ، كما ان الضريبة يجب ان تمتاز بعاملين مهمين هما[2]:

1. المساواة في التعامل او العدالة في الضريبة وبخلاف ذلك يتجه الافراد نحو الاعمال او السلع التي تستفيد من الضريبة المنخفضة ويبتعدون عن تلك التي تتحمل تكاليف إضافية.
2. اعتدال أو انخفاض معدل الضريبة ، فكل ضريبة ذات معدل مرتفع تمتص جزءا" مهما" من موارد المكلفين وتؤدي الى انخفاض دخولهم القابلة للتصرف التي تؤثر على الاستثمار وتعرقل مسيرة الانتاج باتجاه عدم التوازن . من جانب أخر فأن الكلاسيك كانوا يفضلون الضرائب على الاستهلاك أكثر من الضرائب على الادخار ، أي تفضيل الضرائب غير المباشرة سعيا" لتحفيز الادخار الذي يودي الى الاستثمار وعدم الاضرار بمصالح القطاع الخاص الى جانب تفضيلهم أيضا" الى الضرائب التناسبية بدلا" من التصاعدية وذلك لما للاخيرة من دور في تحجيم الميل للادخار ومن ثم الاستثمار ولاعتبار ان الضرائب التناسبية أكثر عدالة في توزيع الاعباء العامة[3].

---

1 . سعيد علي محمد العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المنهل، عمان ، 2011، ص 137.

2 . فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية، دار التعليم الجامعي، ط1، القاهرة ، 2019، ص 229.

3 . هشام محمد صفوت العمري ،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ط2 ، 1988 ، ص 82.

2. الايرادات الضريبية وفق منظور المدرسة الكينزية

ظهرت هذه المدرسة بعد ان عجزت المدرسة الكلاسيكية من مواجهة ازمة الكساد (1929-1933) ومن اهم روادها الاقتصادي (كينز) وقد قامت هذه المدرسة على فرضيات اساسية منها[1] :

- **الطلب الكلي يحدد العرض الكلي.**
- **الطلب الفعلي ليس بالضرورة ان يتحدد تلقائيا" عند مستوى التشغيل الكامل .**

وقد اكد كينز ان سبب الازمة هو نقص الطلب الكلي الفعال مما يستلزم إتخاذ اجراءات معينة لرفع هذا الطلب الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويرى كينز ان ذلك لايتحقق الا من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعتماد السياسة المالية وبالتالي تحولت المالية العامة من المالية المحايدة الى المالية التدخلي (الوظيفية) واحلال التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي.

وبما ان الضرائب تمارس أثاراً على الطلب الكلي فأنها تعتبر أداة مهمة لمواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي (البطالة والتضخم) فعندما يكون الاقتصاد في حالة الكساد أي ان الطلب أقل من مستوى الدخل فأنه يمكن أستخدام أسلوب تخفيض الضرائب من اجل تحفيز الطلب الكلي كبديل عن زيادة الانفاق الحكومي وبذلك يكون هذا الاسلوب (تخفيض الضرائب) هو الوسيلة المناسبة لعلاج البطالة ودفع الاقتصاد لتحقيق التشغيل الكامل لموارده المتاحة من خلال زيادة الدخل القابل للتصرف للافراد والذي يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي وارتفاع الطلب الكلي وتحريك الانتاج عن طريق دخول الشركات وزيادة الانفاق

1 . Joseph J. Cordes, Robert D. Ebel, Jane Gravelle, The Encyclopedia of Taxation & Tax Policy, The Urban Institute, 2005, p 281.

الاستثماري ، اما عندما يعاني الاقتصاد من التضخم أي ان الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل فأنه يمكن استخدام اسلوب زيادة الضرائب على الافراد من اجل تخفيض الدخل القابل للتصرف وبالتالي إنخفاض الانفاق الاستهلاكي ، كما تؤدي زيادة معدلات الضرائب في تقليل دخول الشركات في قطاع الاعمال وتقليل الانفاق الاستثماري وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي حتى يعود الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل[1].

المطلب الرابع: مفهوم التنويع الاقتصادي

عرف التنويع الاقتصادي انه استراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى مصادر متعددة للدخل موزعة على القطاعات الأولية والثانوية والثالثية ، التي تشمل قطاعات كبيرة من السكان بهدف تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام ، كبناء القدرة على الصمود ضد التقلبات في النشاط الاقتصادي خارج المنطقة ، والحد من التعرض لفقدان الدخل بسبب تقلب أسعار المنتجات في السوق الدولية ، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. وهنالك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي وهو انه عملية نسبية لتمكين الاقتصاد الوطني من خلال ربط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها ، أو تخضع الى تدهور مزمن. وللتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر اليه من خلالها . فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، من ثم فالتنويع الاقتصادي لا

1 . وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دار المنهل، عمان الاردن ، 2012، ص149.

يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات. وعلى هذا الاساس هناك العديد من التعاريف التي تناولت التنويع الاقتصادي، حيث تم تعريفه بأنه عملية تحول الدولة من أحادية الدخل والإنتاج لاعتمادها على النفط الى دولة تتصف بتعدد مصادر الدخل بنتيجة لارتفاع نسب مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. كما إن تنويع الاقتصاد الوطني يعني اعتماد الدولة في ايراداتها بشكل اساسي على تطوير قطاعات الإنتاج المادي من جهة وعلى تشريع وتحصيل الضرائب من جهة أخرى. ويمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعًا للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر. ووفقًا لخبراء الأمم المتحدة، فإن التنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد على قطاع واحد ، وإنشاء صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات بخلاف المصادر التقليدية المعروفة ، والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في الجميع. من أجل ضمان عوائد دائمة ومستقرة. والتنويع عموما يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات. أي أن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع يتضمن[1]:

1. تنويع الإنتاج: وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنويع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها العمود الفقري ، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. ويوجد بين صنفين من تنويع الإنتاج هما:

أ- التنويع الأفقي: ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات .

1 . Martin S. Feldstein, Fiscal Policies, Capital Formation, and Capitalism, Cambridge University, 204, p 98.

ب- التنويع العمودي: ويتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود. والتنويع (العمودي) والتصنيع أصبحا مترادفين ويهدف الى نشر المخاطر عن طريق خلق مجموعة متنوعة من مصادر الدخل ؛ التصنيع على أوسع نطاق الفهم هو عملية إنشاء مصادر الدخل المتنوعة هذه .

2. تنويع الصادرات: هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية. وترى بعض الدراسات بأن نمو الصادرات لا يقتصر فقط على التوسع في كميات السلع نفسها ، بل نمو الصادرات من خلال التوسع في عدد المنتجات المصدرة، فقد تكون نتيجة نمو الصادرات واعدة أكثر. كما اثبتت أبحاث أخرى أن البلدان الفقيرة تميل إلى أن يكون لديها هياكل تصدير متجانسة للغاية (متخصصة)، من ثم فإن الهامش الواسع يكون بشكل عام أكثر أهمية للبلدان الفقيرة .

ويعد تنويع الصادرات هدفاً في حد ذاته لتقليل التعرض لصدمات معدلات التبادل التجاري المعاكسة واستقرار عائدات التصدير ، فضلاً عن دفع تنويع الإنتاج. في الواقع، يبدو أن تنويع الصادرات مرتبط بتقلب أقل للإنتاج في البلدان منخفضة الدخل وكذلك إعادة تخصيص قطاعية أسرع. تظهر الأدلة التجريبية أيضًا أن رفع مستوى جودة منتجات التصدير يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتأثير أكبر لتنويع الإنتاج المحلي على نمو الإنتاجية[1].

المطلب الخامس: خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يأتي:

1. التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسة مصدراً وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل

1 . Jenny Lee, Taxation and the Deficit Economy: Fiscal Policy and Capital Formation in the United States, Pacific Research Institute for Public Policy, 2016, p 94.

خطراً يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، ومن ثم فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

2. التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: إن التنويع هوالعملية التي تهدف الى توازن البنية الهيكلية الاقتصادية وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، ما من شأنه أن يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وصولاً الى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي الى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفرع والأنشطة المرتبطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي.

3. التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة: إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف الى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضوراً قوياً للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام مما يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى بعضهم أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمرر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي[1].

1 . سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، ط1، بغداد ، دار دجلة للطباعة والنشر والتزيع ، 2011 ، ص 39.

4. يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة ضماناً للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، لأنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة الى أنه (التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن الاجيال وبينها على حد سواء.

المبحث الثاني

تحليل الايرادات الضريبية في العراق

المطلب الأول: تحليل الايرادات الضريبية في العراق

بينا فيما سبق ان الايرادات المالية المتآتية من الضريبة لها أهمية خاصة كونها تحقق أهداف مالية وأقتصادية وأجتماعية, ويسعى العراق جاهداً الى تطوير هذا النوع من الايرادات المالية, الا انه وبعد عام 2003 وفي ظل تواجد القوات الأمريكية من عام 2004 حتى اعداد الاتفاقية الامنية عام2011, وتغيير صفة وجودهم من محتلين الى مستشارين[1], قد فرض خلال هذه المدة سياسات جديدة لا تتلائم مع البيئة العراقية بأي شكل من الأشكال كونهم هم من عدل القوانين النافذة او بواسطة اتباعهم من السياسيين, لغرض تحقيق أهداف خاصة غير اقتصادية ولا تنم عن هدف يلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في العراق, ومع ذلك نلاحظ ان الايرادات الضريبية ظلت

[1]. محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, ط3, دار الملاك , بغداد , 2009, ص356.

متذبذبة صعوداً ونزولاً رغم ان ما يحكمها هو القوانين النافذة والتي توجب على المكلف بالدفع بشكل الزامي, ونلاحظ إن حجم الايرادات الضريبية ظل بحدود متدنية كما انه يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب الافتقار الى الادوات الحقيقية لتطبيق القانون بشكل دقيق, فضلاً عن عدم وجود سياسة واضحة لتحديد وتنمية حجم الايرادات الضريبية, الا انه ومنذ عام 2008 بدأت بوادر الاهتمام بالايرادات الضريبية بشكل مختلف خصوصاً بعد الشعور ببوادر الأزمة المالية عام 2008, إذ نلاحظ ان هناك لمسات في اهتمام الحكومة بتحسين وتنويع الايرادات المالية المتحققة للدولة من خلال تعدد مصادرها, الا انها ظلت تابعة ومتغيرة بشكل عام مع تغيرات اسعار النفط الخام عالمياً في تتأثر بشكل أو بآخر بتغيرات الاسعار العالمية للنفط الخام, وبحالة عكسية نوعاً ما, ويمكن عند النظر الى الجدول(1) ملاحظة ان حجم الايرادات الضريبية قد ارتفع الى نسبة 108% عام 2009 بعد ان انخفض في العام الذي قبله كون تأثير الأزمة المالية قد القى بضلاله على زيادة حجم هذه الايرادات, أي ان هناك حالة عكسية فكلما انخفضت اسعار النفط أو/و حدوث أزمة مالية عالمية فان حجم الايرادات المالية الضريبية ممكن ان يتحسن بشكل كبير, كونه مورد مالي يمكن الاستناد عليه من خلال القوانين والتعليمات الجديدة أو تفعيلها بهذا الخصوص, وقد ظلت الأيرادات المالية الضريبية تتذبذب بشكل كبير بين سنة وأخرى, إذ نلاحظ ان حجم الايرادات قد تراجع الى 1503.3 مليار عام 2010 بإنخفاض قدره -26.7%, في حين ارتفع الى 2408.2 مليار عام 2011 وبمعدل نمو سنوي موجب قدره 60.2%, اما عند النظر الى نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات غير النفطية فنلاحظ ان اهميتها تتغير بين سنة واخرى فقد ارتفعت من 22.7% عام 200 الى 40.6% عام 2009, ثم انخفضت الى 22.8% عام 2010 لتنخفض الى 11.7% عام 2011 وهو مؤشر خطير يستدعى الاهتمام بالايرادات الضريبية كونها المورد المهم في تحصيل الايرادات في جميع دول العالم المتقدم كما ان لها

اثار تنظيمية وفرض سلطة الدولة وتحقيق النظام والعدالة المجتمعية, وظلت معدلات النمو السنوي للايرادات الضريبية بتأرجح نسبي بين الانخفاض والارتفاع احياناً بسبب تأثر العراق بالمتغيرات الدولية وقد ارتفع الى 2518.7 مليار عام 2013, إذ بلغ معدل النمو السنوي 9%, ونتيجة لتأثر العراق بالازمة المالية عام 2014, نتيجة لانخفاض قيمة مبيعات النفط الخام التي فتحت الباب على زيادة تحصيل الايرادات الضريبية ومن ثم فقد عززت من قيمة الايرادات الضريبية, وهذا ما نراه عام 2016 اذ بلغ حجم الايرادات الضريبية 4531 مليار دينار وبمعدل نمو كبير قدره 72.7% وهو مؤشر جيد لكنه جاء نتيجة الضروف والتغيرات الخارجية, في حين انخفض حجم الايرادات الضريبية الى 1612.6 مليار عام 2018 [1], وهو نتيجة لتحسن وارتفاع اسعار النفط الخام العالمي مما ادى الى تراخي الجهات الحكومية في تحصيل الضريبة من المكلفين بها, وهو أمر يجب الاهتمام به ومعالجته, اما عام 2020 وبعد حدوث الازمة الوبائية فقد عاد العراق الى موضوع تحصيل الضريبة نتيجة لتاجع اسعار النفط مما ادى الى ارتفاع نسبتها الى 191.1% وهو مؤشر جيد يجب الاهتمام به بشكل مستمر وليس فقط في اثنا الازمات العالمية كما تقدم اذ نرى تراجع حجم الايرادات الضريبية عام 2022 الى 1984.6 مليار دينار عام وبمعدل نمو قدره 67.7% عان العام السابق له ورغم انه مؤشر يبعث رسالة تبين الاهتمام بالجانب الضريبي الا انه بحاجة الى مزيد من الاهتمام من الجاهات المختصة خصوصا الجوانب القانونية التي تكفل العدالة وتطبيق القانون, اما من ناحية معدل الايرادات الضريبية الى اجمالى الايرادات المالية غير النفطية فنلاحظ تبيان اهميتها من 44.7% عام 2011 الى تراجع اهميتها الى 5.8% عام 2018 ثم ضلت بهذه النسب اقل من 10% عامي 2020 وعام 2022 اذ بلغت 6.5 ثم 6.7% على

1. البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء, التقرير الاقتصادي, 2019, ص 59.

التوالي, وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بهذا الجانب وتحسين حجم الايرادات الضريبية بالنسبة لبقية الايرادات غير الضريبية التي هي بالاصل ايرادات متواضعة جداً يجب الاهتما بها وتنميتها.

جدول(1)

الإيرادات الضريبية ومعدل نموها ونسبتها الى الايرادات غير النفطية في العراق لسنوات متفرقة للمدة 2008-2022 مليار دينار عراقي

السنة	الايرادات الضريبية	معدل النمو السنوي للايرادات الضريبية %	نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات غير النفطية %
2008	985.8	-19.7	22.7
2009	2050.5	108.0	40.6
2010	1503.5	-26.7	22.8
2011	2408.2	60.2	11.7
2013	2518.7	9.0	30.0
2016	4531	72.7	44.7
2018	612.64	-88.2	5.8
2020	2188.3	191.3	6.5
2022	1984.6	67.7	6.7

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على تقارير وزارة المالية ,العراق , دائرة الاحصاء, تقارير سنوية لسنوات مختلفة للمدة 2008-2022.

مما تقدم نلاحظ ان حجم الايرادات المالية الضريبية لها اهتمام متواضع كونها تتأثر بالضروف الخارجية وهي تتفاوت بين سنة واخرى وهناك تراجع في تطبيق قانون الضريبة والتلاعب به او عدم تنفيذه بشكل دقيق مما يؤدى الى زيادة فرص التهرب الضريبي دون امكانية الكشف عنه, كما ان هذه الايرادات وتوضاعها تبين مقدار ضعف تطبيق التنويع الاقتصادي في العراق وهو بحاجة الى مزيد من الاهتام بالسوق المحلي

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها هو الاتي:

1. تبين من خلال البحث ان للضريبة اهمية كبيرة في دول العالم ولكنها لاتحضى بهذه الاهمية في العراق.
2. تعد الضريبة احد الموارد المهمة في العراق وتشرع وفق قانون الضريبة لكنها متواضعة من حيث التطبيق والشمول.
3. يرتبط التنويع الاقتصادي بمقدار الحصول على الايرادات المالية من غير النفط الخام وهو بحاجة الى مزيد من الوقت والجهد لضمات تحقيق اقصى فائدة ممكنة من هذه الايرادات.
4. يرتبط التنويع الاقتصادي في العراق بمدى تحقيق ايرادات مالية غير نفطية ومنها الايرادات الضريبية كونها المؤشر الاقرب لمعرفة حجم القطاع الخاص ومدى مساهمته في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: التوصيات

توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات من بينها الاتي:

1. ضرورة الحرص على استمرار فرض الضرائب على المكلفين وضمان تحصيلها منهم من أجل القيام بالتعديلات والانجازات لخدمة الموطنين.
2. ضررورة الاهتمام بالايرادات الضريبية وجعل تلك الايرادات تدخل مباشرة الى خزينة الدولة العراقية.

3. ضرورة نشر الوعي والتثقيف الضريبي من الناحية القانونية والاقتصادية وحتى الشرعية منها كونها تمس حياة انسان.
4. من المهم ان يكون التنويع الاقتصادي مبنى على خطة علمية مدروسة وتطبق بشكل شامل في مختلف مناطق العراق.
5. ضرورة فك الارتباط بين التنويع الاقتصادي والايرادات الضريبية في العراق كونها تتغير مع التغيرات الخارجية والازمات الاقتصادية.

المصادر المعتمدة في البحث

أولاً: المصادر العربية

1. محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار العلم للطباعة والنشر عمار، الاردن، ط1، 2014.
2. باور أحمد حاجي، الأزمات الإقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع 2015.
3. خديجة الاعسر: اقتصاديات المالية العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2016.
4. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، بغداد، دار دجلة للطباعة، 2011.
5. سعيد علي محمد العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المنهل، عمان، 2011.
6. سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة، ط١، القاهرة المطبعة الجامعة، 2019.
7. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ط2، المكتبة القانونية، بغداد، 2015.
8. فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية، دار التعليم الجامعى، ط1، القاهرة، 2019.
9. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المنهل ط1، عماد الأردن، 2015.
10. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، ط3، دار الملاك، بغداد، 2009.

11. هشام محمد صفوت العمري ،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ط2 ، 1988.

12. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دار المنهل، عمان الاردن ، 2012. ص 149.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Jenny Lee, Taxation and the Deficit Economy: Fiscal Policy and Capital Formation in the United States, Pacific Research Institute for Public Policy, 2016.
2. Jenny Lee, Taxation and the Deficit Economy: Fiscal Policy and Capital Formation in the United States, Pacific Research Institute for Public Policy, 2016.
3. Joseph J. Cordes, Robert D. Ebel, Jane Gravelle, The Encyclopedia of Taxation & Tax Policy, The Urban Institute, 2005.
4. Mabel Newcomer,Taxation and Fiscal Policy, Columbia University Press, 2010.
5. Martin S. Feldstein, Fiscal Policies, Capital Formation, and Capitalism, Cambridge University, 204.
6. Supriyo De, Fiscal Policy: Prescriptions, Pragmatics and Practice, Cambridge University Press, 2017.